

خاص لموقع المنشاوي للدراسات والبحوث

www.minshawi.com

أوراق وبحوث

ندوة الأمن مسئولية الجميع :

تطبيقات الشرطة المجتمعية

بحث بعنوان:

مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحفية

لمفهوم الشرطة المجتمعية

دراسة ميدانية في ضوء نظرية عدائية وسائل الإعلام

إعداد

الأستاذ/ عبد الرحمن بن نامي المطيري

ملخص الدراسة

إن وسائل الإعلام تقوم بالعديد من الأدوار والوظائف الاجتماعية، وتحاول بالقدر المتاح لها من الحصول على المعلومات التي ترى أهمية معرفتها من قبل الجمهور، وتعمل وسائل الإعلام على شرح تلك المعلومات وتفسيرها، وذلك انطلاقاً من وظيفة الإعلام القائمة على شرح وتفسير بعض المفاهيم المجتمعية التي تنشأ وفق ظروف اجتماعية خاصة، ومع ذلك فإن لوسائل الإعلام إسهامات جلية في بناء وخلق مفاهيم اجتماعية جديدة، هذا الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام ربما يعتبر من قبل فئات اجتماعية معينة في المجتمع على أنه تحيز ضد تلك الفئات الاجتماعية لصالح فئات أو مؤسسات مجتمعية أخرى.

وتعتمد الدراسة الحالية بشقها النظري على نظرية عدائية وسائل الإعلام كإطار نظري لها، وتقوم نظرية عدائية وسائل الإعلام على افتراض أن الأفراد الذين ينتمون إلى فكرة أو حزب أو مؤسسة مجتمعية معينة لديهم اعتقاد في أن وسائل الإعلام لديها عداً في تغطيتها الإعلامية للقضايا أو الأفكار التي يؤمنون بها حتى وأن سعت وسائل الإعلام لتقديم تغطية تبدو موضوعية وحيادية. وتعد النظرية من النظريات الإعلامية الحديثة، حيث تعود جذورها إلى ثلاثة من الباحثين الغربيين وهم (فالون vallon وروس Ross وليبر Lepper). وحسب علم الباحث فإن هذه الدراسة العربية الأولى التي تتناول نظرية عدائية وسائل الإعلام (Hostile Media Effect). كما أنها الدراسة الأولى التي تتناول تطبيقات النظرية في المجتمع السعودي، وتطبيقها في مجال متخصص وهو مجال الأمن.

وقسم الباحث الدراسة في شقها النظري إلى قسمين، تناول بالقسم الأول نظرية تأثير عدائية وسائل الإعلام، جذورها التاريخية وعلاقتها بالنظريات الإعلامية الأخرى، في حين تناول بالقسم الثاني من الجزء النظري مفهوم الشرطة المجتمعية وتطورها وأساليبها. وقد استعرض في هذه الدراسة بعض الأدبيات العلمية التي تناولت نظرية تأثير عدائية وسائل الإعلام ومفهوم الشرطة المجتمعية.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تحاول الوقوف على الاتهامات الاجتماعية لوسائل الإعلام كونها تتحيز لفئات اجتماعية أو مؤسسات مجتمعية معينة في المجتمع ضد فئات اجتماعية أو مؤسسات مجتمعية أخرى، كما إنها تسعى إلى معرفة مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال وضوح هذا المفهوم لدى رجال الأمن، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على تقييم رجال الأمن للتغطية الصحفية للقضايا الأمنية مع التركيز على التغطية الصحفية لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية. بالإضافة إلى عملية تقييمهم لحيدة الصحف في تغطيتها للقضايا الأمنية.

اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي المسحي لعينة من رجال الأمن، حيث تمكن الباحث من حصر مراكز الشرطة في مدينة الرياض، وتم اختيار عينة عشوائية من مراكز الشرطة، وذلك بعد تقسيم مدينة الرياض على أربع مناطق متساوية، وقد اعتمد الباحث التقسيم الإداري لمدينة الرياض المعتمد من قبل أمانة مدينة الرياض.

وقد استخدم الباحث في دراسته صحيفة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وخضعت صحيفة الاستبيان لعملية الصدق والثبات المعروفة علمياً، كما تم تحكيمها من قبل متخصصين في مجال الإعلام والبحث الإعلامي، لتأتي الاستمارة بصورتها النهائية.

وتم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من قبل العينة لعملية التحليل بواسطة بعض الأساليب الإحصائية المناسبة.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج ذات الأهمية، حيث كشفت عن نظرة رجال الأمن إلى وسائل الإعلام بأنها نظرة إيجابية، كما أن مفهوم الشرطة المجتمعية من المفاهيم الواضحة لدى رجال الأمن بشكل كبير، لا يشعر رجال الأمن بان هناك تحيز من وسائل الإعلام ضد القضايا والموضوعات الأمنية، بل أنهم ينظرون إلى التغطية الإعلامية بأنها تغطية إيجابية وموضوعية بشكل كبير.

#### إشكالية الدراسة:

أهتم الباحثون بالتأثيرات الإعلامية على شرائح المجتمع المختلفة، وأولوا اهتمامهم لدراسات التأثير الإعلامي الناتج عن التحيزات الإعلامية غير المقصودة كما يقول القائمون بالاتصال في وسائل الإعلام، وهم يرون أنهم يقدمون الرسائل الإعلامية بطريقة محايدة بعيدة عن التحيز لفئة اجتماعية معينة ضد أخرى، بل أن وسائل الإعلام تسعى في إعطاء الفرص المتكافئة لفئات المجتمع لشرح وجهات نظرهم حول العديد من القضايا الاجتماعية التي تمس اهتمامات الفئات الاجتماعية المختلفة.

وفي المقابل تتهم وسائل الإعلام بأنها متحيزة ضد بعض الفئات الاجتماعية لصالح فئات اجتماعية أخرى، وأنها تبتعد عن التحيز في طرح بعض القضايا خاصة القضايا والموضوعات التي تمس مؤسسات حكومية أو خاصة، الأمر الذي يدفع بالأفراد الذين ينتمون إلى تلك المؤسسات بالاعتقاد بأن وسائل الإعلام لديها ميل تحيزي في تغطيتها للقضايا أو الأفكار التي يؤمنون بها حتى وكانت هذه التغطية تبدو موضوعية ومحايدة.

وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في اختبار فروض هذه النظرية في المجتمع السعودي وذلك من خلال التطبيق على موضوع الأمن:

١- التغطية الصحفية لمفهوم الشرطة المجتمعية والقضايا الأمنية في الصحف السعودية.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى معرفة :

١- مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الأمن.

٢- نظرة رجال الأمن لموقف الصحافة من مفهوم الشرطة المجتمعية.

٣- نظرة رجال الأمن من التغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الأمنية.

أسئلة الدراسة :

تعتمد الدراسة على الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما مدى وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الأمن ؟

٢- ما هي نظرة رجال الأمن لموقف الصحافة من مفهوم الشرطة في المجتمع ؟

٣- ما هي نظرة رجال الأمن للتغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الأمنية؟

منهج الدراسة:

سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، كونه يعتبر نموذجاً لخطوات جمع البيانات من المفردات البشرية (عبد الحميد: ٢٠٠٠). ومنهج المسح يستخدم كأحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وإدراكهم وسلوكياتهم، بالإضافة إلى استخدامه لجمع المعلومات عن مشاعر الأفراد واتجاهاتهم. وهذا المنهج يستخدم بالدراسات الإعلامية الوصفية لجمع المعلومات عند ما تشتمل الدراسة للمجتمع الكلي، أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداتها.

ويشير (الحيزان: ١٩٩٨) إلى أن المنهج الوصفي هو المنهج الذي يهدف إلى (جمع المعلومات اللازمة) من أجل وصف أبعاد أو متغيرات الظاهرة المدروسة، وفقاً للهدف من الدراسة. ويذكر (عبد الحميد: ٢٠٠٠) أن الهدف من المنهج المسحي في مجال دراسة جمهور وسائل الإعلام من خلال وصف وحجم وتركيبه هذا الجمهور، بالإضافة إلى دراسة تأثيرات مضامين وسائل الإعلام على الجمهور بدراسة الأنماط السلوكية للأفراد ودرجتها من القوة والضعف، ومستوياتها، والمعايير الاجتماعية والثقافية.

وقد استخدم الباحث في دراسته صحيفة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وخضعت صحيفة الاستبيان لعملية الصدق والثبات المعروفة علمياً، كما تم

تحكيمها من قبل متخصصين في مجال الإعلام والبحث الإعلامي، لتأتي الاستمارة بصورتها النهائية، مركز على محوري الدراسة، حيث تناول المحور الأول تحيز الصحافة ضد القضايا الأمنية، فيما تناول المحور الثاني إشكالية عدم فهم مصطلح الشرطة المجتمعية. وتم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من قبل العينة لعملية التحليل بواسطة بعض الأساليب الإحصائية المناسبة.

عينة الدراسة:

تكونت عين الدراسة من رجال الأمن العاملين في مراكز شرطة منطقة الرياض، حيث شملت العينة العاملين في أربعة مراكز شرطة في أحياء مدينة الرياض، وقد تكونت العينة من (٤٣) مفردة، حيث تم توزيع (١٢٠) استمارة استبيان على أربعة مراكز شرطة بعد استخدام العينة العشوائية في مراكز الشرطة، بواقع (٣٠) استمارة لكل مركز، وعاد للباحث من الاستمارات التي تم توزيعها (٨١) استمارة، بنسبة ٦٧,٥%، وهذه النسبة تعد نسبة جيدة في العلوم الإنسانية، وبعد فحصها تبين أن (٣٠) استمارة غير صالحة للتحليل بسبب عدم إكمالها من قبل الباحثين، أو تركها فارغة. الأمر الذي دفع بالباحث إلى استبعادها من التحليل الإحصائي، فأصبح الاستمارات القابلة للتحليل هي (٤٣) استمارة، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج المهمة.

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات التي تناول نظرية عدائية وسائل الإعلام: تناولت العديد من الدراسات الغربية خاصة في أمريكا نظرية عدائية وسائل الإعلام واتهامها بالتحيز ضد حزب معين أو فكر أو منهج، وقد سعت تلك الدراسات إلى إعادة تطبيق واختبار النظرية على موضوعات أكثر تنوعاً وعلى عينات أكثر اتساعاً واختلافاً. ومن هذه الدراسات يمكن الإشارة إلى ما يلي :

دراسة بيك (Beck:1991) التي تناولت الناخبين والبيئات الوسيطة في سياق انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٨م، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الناخبين في ولاية (Ohio) تقدر (٣٨٦) مفردة، وتم سؤال المبحوثين حول تقييمهم للحملة الانتخابية واتجاهات وسائل الإعلام في تغطيتها. وتوصلت الدراسة إلى التحقق من صحة فروض النظرية، حيث رأى الجمهوريون أن وسائل الإعلام كانت منحازة للديمقراطيين، كما أشار الديمقراطيون إلى أن وسائل الإعلام كانت منحازة للجمهوريين.

دراسة بيك (Beck:1994) والتي تناولت الاتصال الشخصي ووسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية لأول انتخابات ألمانية موحدة ١٩٩٠م، وتم تطبيق الدراسة على مجموعتين من المبحوثين، تتكون المجموعة الأولى من عينة الدراسة من سكان ألمانيا الغربية، في حين تكونت المجموعة الثانية من عينة الدراسة من سكان ألمانيا الشرقية، وخلصت الدراسة إلى صحة التحقيق من الفرض الرئيس للنظرية، حيث رأى ٤٠% من المبحوثين من ألمانيا الغربية أن وسائل الإعلام كانت منحازة لألمانيا الشرقية، فيما رأى ٣٣% من المبحوثين من ألمانيا الشرقية أن وسائل الإعلام كانت منحازة لألمانيا الغربية.

دراسة دوک وتیري وهوج (Duck, Terry & Hogy:1998) عن المدركات من الحملات الإعلامية، دراسة في دور نظرية الهوية الاجتماعية، وقد تم تطبيق الدراسة في استراليا، وتناولت الدراسة الحملة الانتخابية الفيدرالية، وخلصت الدراسة إلى التحقیق من صحة الفرض الرئيس للنظرية في استراليا.

دراسة دالتون، بيك ، هاکفيلدت (۱۹۹۸) (Dalton, Beck & Huckfildt:1998) عن تدفق المعلومات في الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام ۱۹۹۲م، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أن نظرية عدائية وسائل الإعلام تكون نتيجة ووظيفة لظاهرة التحزب والتوحد مع الحزب أكثر منها توحد مع وسائل الإعلام.

كما أشارت دراسة واتس وآخرين (Watts, et, al:1999) نظرة الصفوة وتحيز وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية الرئاسية دراسة على إدراكات الأفراد عن الصحافة الليبرالية، وقد تم تحليل عينة من المضامين الإعلامية للحملات الانتخابية لأعوام ۱۹۸۸، ۱۹۹۲، ۱۹۹۶م. ومقارنة ذلك بالبيانات التي تم جمعها عن اتجاهات الجمهور نحو وسائل الإعلام ونحو تغطيتها للحملات الانتخابية الرئاسية، وتوصلت الدراسة إلى صحة فرضية نظرية عدائية وسائل الإعلام .

و درس ماثي سون ودورسون (Matheson & Durson:2001) العوامل الاجتماعية لنظرية عدائية وسائل الإعلام، وشملت الدراسة عينة من المهاجرين المسلمين والصرب وقد تم الاستعانة بمنظمة الهجرة الكندية من أجل الحصول على عينة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن الصرب يتفقون أن وسائل الإعلام منحازة لمسلمي البوسنة في حين يرى مسلمو البوسنة أن وسائل الإعلام منحازة للصرب . ومن ناحية أخرى درس موتز ومارتين (Mutz & Martin:2001) تسهيل عملية الاتصال خلال الاختلافات السياسية، دراسة عن دور وسائل الاتصال، واعتمدت الدراسة على منهج المسح القومي بالتليفون، وذلك بعد انتخابات عام ۱۹۹۶م. وخلصت الدراسة إلى أن الجمهوريين والديمقراطيين يرون أن وسائل الإعلام متحيزة للطرف الآخر وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي بنيت عليها النظرية .

كما درس جانثر وتشيا (Gunther & Chia:2001) توقع الجهل الجمعي دراسة في ضوء فرضية إدراك عدوانية وسائل الإعلام وعواقبها، وتم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من (۴۲۰) مفردة. وركزت الدراسة على معرفة اتجاهاتهم نحو استخدام الحيوانات الثديية (الشمبانزي - القرود) في الأبحاث العملية، وخلصت الدراسة إلى أن ۴۵% من العينة يتفقون أن وسائل الإعلام كانت محايدة، فيما ذكر ۴۶% من عينة الدراسة أنهم كانوا يعتقدون أن وسائل الإعلام كانت غير مؤيدة وأشار ۹% من العينة إلى أنهم كانوا يعتقدون أن وسائل الإعلام كانت مؤيدة.

كما درس مارك باقلي وآخرون (Peffley, et, al:2001) مدركات الناس عن التحيز في وسائل الإعلام الإخبارية، دراسة في ضوء نظرية عدائية وسائل الإعلام، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة غير احتمالية تتكون من (۵۶۴) مفردة

من البالغين من سكان ولاية كنتاكي الأمريكية. وكانت القضية التي تم التطبيق عليها هي قضية حق الإجهاض Abortion ومحدداته، وتم تقسيم المبحوثين وفق اتجاهاتهم السابقة إلى فريقين:

- مجموعة معارضة للإجهاض. وخلصت الدراسة إلى التحقق من صحة النظرية.  
كما تناول كريستين وآخرون (٢٠٠٢) (Christen, et, al:2002) مدركات نظرية عدائية وسائل الإعلام حول التحيز لموقف الصحافة والناس خلال إضراب عمال الشحن ١٩٩٧م، وتم تطبيق الدراسة على مجموعتين من المبحوثين، تكونت المجموعة الأولى من السائقين الذين يعملون بإحدى شركات الشحن. فيما تكونت المجموعة الثانية من المديرين التنفيذيين لهذه الشركة. وقد خلصت الدراسة إلى التحقق من صحة فروض نظرية عدائية وسائل الإعلام.

كما درس دي أليسو (Dalessio:2003) مدركات القراء عن تحيز وسائل الإعلام، دراسة تجريبية على عينة من المجتمع الأمريكي، وتم التطبيق فيها على ثلاث موضوعات تتناول (أداء الرئيس جورج بوش الابن، وقلة أماكن انتظار السيارات في الحرم الجامعي، والزحام في المدينة الجامعية لطلاب إحدى الجامعات الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى عدم التحقق من فروض النظرية.

ثانياً: الدراسات التي تناولت مفهوم الشرطة المجتمعية:

درس (عباس أبو شامة) المفهوم والتطبيق والتقييم للشرطة المجتمعية ولغرض وضع مفهوم علمي واضح المعالم، وتناول الباحث في دراسته المفهوم والمبررات والدور، وقد تم عرض ذلك بموضوعية علمية مستندة إلى أطر نظرية وتطبيقية عالجت المفهوم من رؤية تكاملية وتفسيرية. وترى الدراسة أن تعبير شرطة المجتمع هو ترجمة للمفهوم الإنجليزي (community policing) وهناك ترجمة أخرى هي الشرطة المجتمعية وثالثة شرطة المجتمع وتوصلت إلى نتيجة مؤداها أن التعابير الثلاثة تعني إشراك أفراد المجتمع في العمل الشرطي في منع الجريمة في إطار معين وهذا المفهوم ظهر في الأدبيات الشرطية كمفهوم حديث في فترة الثمانيات من القرن الماضي. وركز أبو شامة في دراسته على مبدأ الشراكة بين الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع بغرض تغيير النمط التقليدي للعمل الشرطي في منع الجريمة واكتشافها والحد منها.

وأظهرت الدراسة أهمية الشرطة المجتمعية، والمرتكزة على تأصيل مشاركة المواطن في أعمال الشرطة بحيث تكون هناك مشاركة بين أفراد المجتمع والشرطة في المحافظة على أمن واستقرار المجتمع. وتضيف الدراسة أن عملية الشراكة يترتب عليها ثقة المواطن الكاملة بالشراكة بين الشرطة والمجتمع، إن الدراسة ارتكزت على أن المواطن يركز على القيم المجتمعية أكثر من القوانين واللوائح، وهذا بدوره إضافة جديدة لمعنى وفلسفة الشرطة المجتمعية.

كما تناول الباحث في دراسته المبررات العملية لقيام شرطة المجتمعية وخاصة ازدياد الإحصائيات الجنائية والتي تشير إلى زيادة ملحوظة في بيئة الجرائم المرتكبة في كثير من بلدان العالم، إضافة إلى أن رجال الشرطة يعانون من عزلة

اجتماعية بصورة أو بأخرى ، وأن أسلوب استعمال الشرطة للسلطة التي تقوم بدور كبير بالتأثير على علاقة الجمهور بالشرطة. وبين الباحث في الجزء الثاني من دراسته العناصر الأساسية في نظام الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها، وكزت الدراسة على إبراز مهارات رجل الشرطة المجتمعية وخاصة الاعتماد على النفس ومهارة التفاوض، والاستقلال والعمل الذاتي، وأساليب جديدة ومبتكرة للعلاقات العامة مع الجمهور.

كما عرض الباحث تقييماً للشرطة المجتمعية وذلك من خلال بيان الإيجابيات وخاصة تراجع الاضطرابات في الشوارع والإخلال بالأمن، ومتابعة المشكلات الاجتماعية ووضع الحلول المقترحة لها، وكسر الحاجز النفسي أو العزلة القائمة بين الشرطة وأفراد المجتمع، وأن يكون المواطن أداة تغير في أساليب عمل الشرطة. وتناول الباحث سلبيات الشرطة المجتمعية والتي تبرز في أن مشاركة أفراد المجتمع في المجتمعات المحلية في مكافحة الجريمة لم تجد الترحيب الواسع والانتشار حتى الآن.

وفي إطار تحديد المفهوم العلمي للشرطة المجتمعية درس(الإصبيعي) مفهوم وفلسفة وأهداف وآليات وتطبيقات الشرطة المجتمعية، حيث يرى في دراسته أن مفهوم الشرطة المجتمعية ينطلق من تحقيق الأمن والأمان للمجتمع ووضع استراتيجيه وسياسة أمنية تهدف إلى تحقيق ضبط الجريمة وخفض الخوف منها، اعتمادا على روح المبادرة واستخدام مصادر المجتمع المحلي وتوسيع قاعدة المشاركة والمسؤولية في تحقيق الأمن واعتماد التعاون والدعم والمؤازرة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع، وتوعية الجمهور، والتحول من سياقات العمل الأمني والعمل على تطويرها بما يضمن التواجد الأمني في أوساط المجتمع المحلي.

كما درس (الدرة) استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية والتي تتمحور حول محددات استراتيجيه الشرطة المجتمعية ( الماهية و الأهداف ) ومدلول الاستراتيجيه وأهميتها وتنفيذها في جهاز الشرطة وحدد الباحث من خلال دراسته الاختيار الاستراتيجي للشرطة المجتمعية والمتصلة بالأهمية والأساس لمشاركة أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة وخاصة دور الأفراد والمجالس المحلية في مكافحة الجريمة ودور المواطن في حماية النظام العام والدور المطلوب من المجالس المحلية في مكافحة الجريمة إضافة إلى دور المجالس المحلية في توجيه الجهات المختصة والأفراد باتخاذ التدابير الوقائية من الجريمة. وحدد الباحث في دراسته أسس العلاقة بين الشرطة والمجالس المحلية في ضوء الاستراتيجيات المجتمعية للشرطة وركزت الدراسة على مفهوم الشرطة المتطوعة والتي تشكل طريقة اتصال أفراد المجتمع بالشرطة، ويمكن القول أن الدراسة أكدت على أهمية الدور المجتمعي لرجال الشرطة المجتمعية وخاصة في لعب دور الشراكة في المواقف المحددة لهم .

وفي ورقة عمل قدمها ( John Murray ) لمؤتمر الشرطة المجتمعية الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة سنة ٢٠٠١م، عن الثقافة الشرطية ( Police Culture ) عنصر أساسي لنجاح الشرطة المجتمعية، حيث ترى الورقة أن الانتقال

من النمط التقليدي إلى أنموذج الشرطة المجتمعية يعد من التغيرات المهمة في الفلسفة الشرطية.

ويؤكد الباحث في ورقته على أهمية أن الشرطة المجتمعية تتطلب مدخلا شرطيا جديدا يتسم بالانفتاحية والتفكير الخلاق وحل المشكلات مقابل الانغلاق وأن هذه المتطلبات الضرورية تعد من الأمور المهمة لقيام الشرطة المجتمعية، وأنه لا يمكن تطويرها في البيئة التقليدية الشرطية والمرتبطة بالأوامر والضبط كونها مبنية على أساس الشك وذلك بسبب غيابها عن المجتمع. وللخروج من إشكالية الثقافة الشرطية التقليدية وبناء نظام شرطي معاصر على أساس علمي، يرى الباحث مجموعة من الشروط والتي تنطلق منها في تكوين الشرطة المجتمعية أولاً تتصل بالاعتماد على مجتمع قائم على أساس منع الجريمة وذلك من خلال استغلال متغير التعليم لدى السكان وتعزيز دور الجوار وثانياً إعطاء اهتمام أكثر لروح المبادرة، بدلاً من الاعتماد على الاستجابة لحالات الطوارئ. وثالثاً اللامركزية في مجال سلطة الشرطة وذلك لإعطاء المجال لضباط الشرطة المجتمعية لأداء أدوارهم بشكل صحيح .

كما درس (محمد الأمين البشري) مفهوم الشرطة المجتمعية وفلسفة الشرطة المجتمعية وآليات عمل الشرطة المجتمعية، وحدد مفاهيم معنى الشرطة المجتمعية لغة وتحديد مفهوم المجتمع وبيان مفهوم الشرطة المجتمعية اصطلاحاً وخاصة مفهوم " الشرطة الإستراتيجية " و الشرطة المكيفة مجتمعياً " و الشرطة المجتمعية " وأظهرت الدراسة التعاريف العلمية للشرطة المجتمعية من منظور التراكم العلمي، ويرى الباحث في دراسته أن الشرطة المجتمعية تمثل انفتاح الشرطة التقليدية على المجتمع، وتمكين أفراد المجتمع من العمل إلى جانب أفراد الشرطة بصورة علنية وذلك من مبدأ الأمن حق وواجب على جميع أفراد المجتمع. الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من استعراض الأدبيات السابقة والتراكم العلمي في مجال تطبيقات النظرية المتعلقة بتحيز وسائل الإعلام، أو الأدبيات التي تناولت مفهوم الشرطة المجتمعية وتطبيقها، والإشكاليات التي انصبت على دلالة مفهوم الشرطة المجتمعية، وقد ساعد الاستعراض للدراسات وأوراق العمل السابقة الباحث في التوصل إلى بعض المؤشرات المهمة. منها أنه تم اختبار نظرية تحيز وسائل الإعلام في مجتمعات متعددة، وتناولت موضوعات مختلفة، كما أنه تم دراسة مفهوم الشرطة المجتمعية في العديد من المجتمعات والدول من حيث إشراك المواطن في عمل الشرطة، وطرق تطبيق الشرطة المجتمعية، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات التي تناولت اختبار نظرية عدائية وسائل الإعلام، ركزت على استخدام المنهج الكمي في الأدبيات السابقة، في حين أن الأدبيات التي تناولت مفهوم الشرطة المجتمعية وطرق تطبيقها ركزت على استخدام المنهج النوعي القائم على التحليل للتجارب الأخرى.

الشرطة المجتمعية:

بدأ العمل بمفهوم الشرطة المجتمعية بصفة رسمية سنة ١٩٦٧م، وذلك عقب تقرير اللجنة التي تم تشكيلها من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت والخاصة بمكافحة الجريمة.

وقد ابرز التقرير أهمية دور المواطن في الحفاظ على الأمن داخل المجتمع، وذلك من خلال تطوير الأداء لأجهزة العدالة الجنائية. وقد نتج عن ذلك التقرير التوصية بالتشريع الخاص لمكافحة الجريمة تحت شعار (شوارع أكثر أماناً) وذلك سنة ١٩٦٨م. وقد ساعدت تلك التوصية التي تمخضت عن التشريع الخاص بمكافحة الجريمة على أنشأ إدارة لمساعدة قوات الأمن، والتي أكدت على أهمية إشراك أفراد المجتمع بقضية الأمن والحفاظ على أمن المجتمع.

وتعد بريطانيا من الدول الأوائل التي تم فيها تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية حيث أصدر ( الفرد العظيم) أمراً كلف بموجبه جميع المواطنين بالقيام بأعمال الشرطة في حماية الأرواح، وتأمين الممتلكات والقيام بالدوريات الليلية والإبلاغ عن الحالات الطارئة من خلال الصياح(البشري:٢٠٠١).

وعند ما قامت الشرطة النظامية في المملكة المتحدة في القرن الثالث عشر ظلت المجتمعات المحلية تهتم برعاية شؤونها الأمنية بنفسها. وقد رفع روبرت بيل(Robert oeel) عندما بدأ يؤسس شرطة ميترو بوليتان في لندن عام ١٨٢٩م، شعاره المعروف( الشرطة هي المجتمع والمجتمع هو الشرطة) وظلت هذه المقولة هي الأساس التي ترجمها العديد من قادة الشرطة البريطانية إلى واقع عملي، فقد كانت أساس برنامج الشرطة المجتمعية بمختلف صورها التي طبقت في العديد من الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية.

وقامت الشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية بطابعها الأهلي، وذلك عندما بدأت الشركات الهولندية أنشأ حراستها الخاصة في المدن الساحلية التي تعد المحطة الأولى للهجرات الأوروبية حيث أخذت الشرطة الطابع المحلي والمجتمعي.

والشرطة المجتمعية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بمفهومها الحديث إلى حقبة السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، حيث بدأ ظهور مفهوم الشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية بمنظورها الحديث بعد حوادث عدم الاستقرار المدني الذي شهده المجتمع الأمريكي وإفرازات حرب فيتنام، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة المخدرات وغيرها من القضايا والمشكلات الأمنية، والتي فشلت الشرطة النظامية في مواجهتها والقضاء عليها.

ومفهوم الشرطة المجتمعية تم تطويره عن طريق المشاركة المجتمعية مع الشرطة النظامية كأسلوب حديث لعمل الشرطة، وقد تم تطوير مفهوم الشرطة المجتمعية بشكل رئيس في العصر الحديث في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك خلال حقبة الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي.

وتم تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية في بعض الدول الأخرى وبإشكال ربما تكون مختلفة في دول أوروبية وآسيوية، وبالرغم من ظهور مفهوم الشرطة المجتمعية في تلك الفترة إلا أن تطبيقه ظل محدوداً ونتائجه متواضعة.

توصل الكثير من المهتمين بالقضايا الأمنية بأن الشرطة النظامية التقليدية التي يعتمدون عليها بأنها لا تواكب المتغيرات الأمنية وأنه من الضروري البحث عن أفكار وبرامج جديدة لضمان السلامة والسيطرة الأمنية.

ولأغراض تحليل وتفسير مفهوم وفلسفة الشرطة المجتمعية، يرى أبو شامة أن مفهوم الشرطة المجتمعية يقدم كأحد الحلول للمشاكل الأمنية التي تواجه جهاز الشرطة، كما يرى أن الفكرة تقوم على إدخال المجتمع بأفراده في عملية حفظ الأمن والشراكة بين الشرطة والمجتمع، وذلك بحيث تعيش الشرطة داخل المجتمع ومع المواطنين، ويكون العمل من قبيل المبادرة في التحرك نحو الأحداث المتوقعة ويكون العمل من قبيل المبادرة في التحرك نحو الأحداث المتوقعة، وليس الانتظار والتصرف برد الفعل كما هو الحال في عمل الشرطة التقليدية. ولعل هذه النتيجة تؤدي إلى التقليل من الخوف من الجريمة Fear of Crime وذلك بتوافر مبدأ الشراكة والثقة .

### مفهوم الشرطة المجتمعية:

إن مفهوم الشرطة المجتمعية يتألف من كلمتين مختلفتين في مدلولهما، الكلمة الأولى من المفهوم المركب تعبر عن الأمن أو الشرطة المناط بها تطبيق الأمن، في حين إن الكلمة الثانية تعبر عن المجتمع، لكل من الكلمتين دلالتها التي تختلف عن الأخرى، واجتماع الكلمتان في مصطلح واحد يولد مفهوم جديد يجمع بين الأمن والمجتمع.

ويشير الباحثون على أن تعبير الشرطة تعنى بصورة عامة المؤسسة المناط بها حفظ الأمن داخل المجتمع، بالإضافة إلى استخدام الكلمة للدلالة على الجهاز المعني بالمحافظة على الأمن العام في الدولة.

وتعد مؤسسة الشرطة منظمة أو مؤسسة إدارية خدمية، تنصرف أهدافها إلى تحقيق أمن الأفراد والمجتمعات، ووقايتهم من أخطار الجرائم. وتركز الشرطة في عملها الحديث على معالجة مسببات الجريمة مركزة على الأنشطة والأفعال التي تحافظ على الأبنية الاجتماعية وعلى التفاعل الاجتماعي مع أفراد المجتمع، كونه يؤدي إلى عملية تسريع سلوك التنظيم الذاتي وتدعيمه، بحيث يكون المواطن رقيباً على ذاته دون الحاجة إلى من يراقبه في أفعاله وسلوكه.

وهذا النوع من العمل يتطلب اتصالاً مباشراً ومستمرًا بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع (Brown:1979). وقد عرف هذا الأسلوب في عمل الشرطة بالشرطة المجتمعية، وهو حسب رأي ( البداينة:1997) أول إصلاح في عمل الشرطة التقليدية والذي يشير إلى نقل الشرطة التقليدية إلى الميدان للتعامل مع المشكلات معتمدة على استراتيجيات جديدة في عملها تسمح لها باللامركزية في تنفيذ مهامها.

ويعد أسلوب الشرطة المجتمعية عاملاً مساعداً للشرطة النظامية في التواصل والاندماج مع مجتمعاتهم المحلية بطريقة الفعل وليس ردة الفعل في مساعدة المجتمع في حل مشكلاتهم المتعلقة بالجريمة (Stern:1991). ويركز مفهوم الشرطة المجتمعية على المسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة النظامية

كشركاء في خدمة المجتمع بكاملة، وكذلك كشركاء في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

وعرفت الشرطة المجتمعية بالعديد من التعاريف من قبل الباحثين والمهتمين بالقضايا الأمنية ومن ابرز تلك التعريفات تعريف فردمان (Fried mann) الذي يعتبر الشرطة المجتمعية بأنها (سياسة وإستراتيجية تهدف على تحقيق ضبط الجريمة، وخفض الخوف منها، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين خدمات الشرطة، وتحسين الشرعية بطريقة فاعله وذات كفاءة من خلال الاعتماد على أسلوب المبادرة، واستخدام مصادر المجتمع وتغيير الظروف التي تسبب الجريمة (Friedmann:1992).

ويعرف الدكتور محمد البشري الشرطة المجتمعية على أنها(محاولة العمل مع المجتمع لمعالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى الجريمة أو تساهم في أي نوع من عدم الاستقرار في الجوار أو الحي أو المدينة مع التزام جانب الاستجابة لجميع متطلبات أفراد المجتمع في دائرة الاختصاص المعني). (البشري: ٢٠٠١).

في حين يرى الباحث أن الشرطة المجتمعية يمكن تعريفها في ضوء الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة، بالإضافة إلى نتائج التجارب الميدانية في بعض المجتمعات الأخرى، بأنها ( الشراكة الدائمة بين الشرطة والمواطن والمبنية على الثقة والمصادقية، والهادفة إلى حفظ الأمن وحماية أفراد المجتمع من الجرائم التقليدية والمستحدثة والقادمة).

### نظرية عدائية وسائل الإعلام(تحيز وسائل الإعلام).

تعتبر هذه النظرية من النظريات الإعلامية التي تهتم بدراسة التأثير الإعلامي على فئات اجتماعية معينة ، وتعد من النظريات الحديثة في مجال الإعلام وترجع نظرية عدائية وسائل الإعلام إلى ثلاثة من العلماء وهم روبرت فالون Robert vallone وليس روس less ross، ومارك ليبير mark lepper، حيث درسوا الغزو الإسرائيلي على لبنان سنة ١٩٨٢ م . و طوروا هذه النظرية على أساس افتراض ( ميل الأفراد المنتمين إلى فكرة أو حزب ما إلى الاعتقاد بأن وسائل الإعلام لديها ميل عدائي في تغطيتها للقضايا أو الأفكار التي يؤمنون بها حتى ولو كانت هذه التغطية تبدو موضوعية ومحيدة).

وتشير نظرية عدائية وسائل الإعلام إلى أن الأفراد الذين ينتمون إلى فئة اجتماعية لديها فكرة إيديولوجية أو ينتمون إلى حزب معين يميلون إلى الاعتقاد بأن وسائل الإعلام لديها تحيز عدائي في تغطيتها الإعلامية للقضايا أو الأفكار التي يؤمنون بها حتى ولو كانت هذه التغطية تبدو موضوعية ومحيدة .

ويشير الكاتب ( مانغريد غير شتينييلد ٢٠٠٢ ) وهو كاتب يهودي إلى أنه خلال السنوات الماضية تعرض الشعب الإسرائيلي إلى تحيز واضح من قبل المؤسسات الإعلامية العربية، وبدا واضحاً التحيز للشعب الفلسطيني وذكر أن هذا التحيز ناتج عن تحريض من قبل القيادات الفلسطينية والعربية و متطرفون مسلمون وانتهازيون سياسيون ونازيون جدد ومتطرفون يساريون وبعض وسائل الإعلام

ومؤسسات دولية تخضع لنفوذ عربي، بالإضافة إلى أن هناك فئات اجتماعية تعاني من كراهية الذات .

وفي دراسة قام بها طلاب من جامعة إسرائيل تؤكد على أن وسائل الإعلام متحيزة ضد إسرائيل، حيث استطاعت وسائل الإعلام تجريد الشعب الإسرائيلي من إنسانيتهم وذلك من خلال التغطيات الإعلامية التي تقدمها للعالم.

وفي تقرير عن منظمة ( هيوميت رايتس ووتش ) وهي منظمة يهودية غير حكومية، أشارت إلى أنه في العديد من الأحيان يقوم رجال سياسة أوريون ووسائل الإعلام الأوروبية بتوجيه استنكارات لإسرائيل على خلفية أخلاقيه بشكل مبالغ فيه وغير معقول .

وبالرغم من أن الأوروبيين من أتباع القائمين بالتشهير، فإنهم يلعبون دوراً هاماً جداً في عملية تحيز وسائل الإعلام الأوروبية من اليهود .

وتذكر الدكتورة حنان يوسف أن هناك تحيز في أداء شبكة الاتصال الفضائي المتمثل بالقنوات الفضائية وخاصة في قناة CNN في معالجتها للقضايا العربية وأن كانت متفاوتة بين القناة الأمريكية CNN والتي ثبت أنها أكثر تحيزاً وتشوبها للعالم العربي من نظيرتها الأوروبية.

وظهور أهمية نظرية عدائية وسائل الإعلام في ظل بعض الدراسات العلمية التي قام بها بعض الباحثين في مجال الإعلام والاتصال حيث يرى تيلور أن هذه النظرية تبلورت من خلال الدراسة التي قام بها فالون وروس وليير ( vallone,ross&leppe:1985 ) على مجموعتين من الطلاب الإسرائيلي والعرب في الجامعات الأمريكية ، وقد تم عرض شريط فيديو مسجل عليه بعض الأخبار التي تم صياغتها بطريقة موضوعية ومحايدة عن الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م. وقد عمد الباحثون إلى تعريض الطلاب للمادة الإخبارية، ثم تم توزيع الاستبيان على الطلاب من أجل معرفة مدى التحيز في المادة الإعلامية. كشفت الدراسة أن كل مجموعة من الطلاب الذين تعرضوا للمادة الإخبارية المحايدة والموضوعية، يرون أن المادة الإخبارية منحازة للمجموعة الأخرى، فالطلاب العرب وجدوا أن هذه الأخبار منحازة لإسرائيل متحيزة ضد العرب، والطلاب الإسرائيليون وجدوا أن هذه المادة الإخبارية منحازة للعرب ومتحيزة ضد إسرائيل. وأعتقد كل طرف أن هذه الأخبار من الممكن أن تكون لها تأثير على الأشخاص الآخرين وهو ما يربط نظرية عدائية وسائل الإعلام بنظرية تأثير الشخص الثالث، والباحث يؤكد حسب التطور التاريخي لهذه النظرية أنها امتداد لنظرية الشخص الثالث ولكن من زاوية التحيز الإعلامي في المضامين المحايدة.

أما الدراسة الثانية التي ساعدت على بلورة نظرية عدائية وسائل الإعلام فقام بها بير لوت perloff وأعاد فيها اختبار الفرضيات التي تم طراها من قبل الباحثين الرئيسيين لهذه النظرية، حيث تم عرض مواد إخبارية تم تسجيلها من أخبار شيكات MBC.CBS.RBC الأمريكية عن الغزو الإسرائيلي للبنان على مجموعتين من الطلاب العرب والإسرائيليين، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضيات التي قامت عليها النظرية حيث اعتقدت لكلى مجموعة من المجموعتين العرب

والإسرائيلية أن الأخبار منحازة للطرف الأخر ، فالعرب يرون أن الأخبار منحازة للإسرائيلية، والإسرائيليون يرون أن الأخبار منحازة للعرب ، في حين أن المشاهد العادي غير

من الفريقين يعتقد أن هذه الأخبار التي تم تقديمها عادلة وموضوعية ومحيدة

أما الدراسة الثالثة التي من خلالها بلورة الفروض الرئيسية النظرية عدائية وسائل الإعلام، فقد قام بها سورولا وتشكن ( sorolla&chaikaen:1994) وقد تم تطبيق الدراسة التجريبية التي قاما بها على موضوعية تختلف الموضوع الأول تتناول قضية الصراع الموالي الإسرائيلي، وقد توصلت الدراسة إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها الدراستين السابقتين والموضوع الآخر موضوع إلى اللإجهاض، حيث تم عرض مقالات محايدة عن هذا الموضوع على مجموعتين .

للمجموعة الأولى مؤيدة للإجهاض.

المجموعة الثانية معارضة للإجهاض.

وقد كانت نتائج هذه الدراسة غير مؤكدة لقرض نظرية عدائية وسائل الإعلام . وقد مثلت هذه الدراسات حسب رأي ( نائلة عمارة ) الأساس لهذه النظرية، وقد اتجهت الدراسات اللاحقة إلى محاولة التوصل إلى اختيار هذه النظرية من خلال العديد من الدراسات المدروسة غير التجريبية و على موضوعات والقضايا أكثر تنوعاً.ص ٤٢٥

وتعد نظرية عدائية وسائل الإعلام من النظرية الإعلامية الحديثة والتي ظهور إلى الوجود في حقبة الثمانينيات الميلادية، وانتشرت في التسعينيات من القرن الماضي، وقد تم تحديد القروض لهذه النظرية وتم التحقق منها خلال الخمس سنوات الماضية .

ونظرية عدائية وسائل الإعلام تعد نتاج للعديد من النظريات الإعلامية والنفسية والاجتماعية، كما أنها ذات صلة بالنظريات الإعلامية الأخرى، حيث تتشابه مع نظريات إعلامية أخرى، مثل نظرية تأثير الشخص الثالث، ونظرية الإجماع الزائف، ونظرية الجهل الجمعي ونظرية دوامة الصمت التي تعد الحاضن الأول والأساس العلمي للنظريات الإعلامية الجديدة وغيرها .

وتتبع أهمية هذه النظرية من العديد من الأسباب التي من أهمها أنها تقدم رداً عملياً للإعلاميين والصحفيين حول الانتقادات المتزايدة لوسائل الإعلام، بسبب تحيزها وعدم دقتها في عرض وجهات النظر المختلفة، كما أن النظرية تقدم تفسيراً وشرحاً لبعض النظريات الإعلامية الجديدة مثل نظرية تأثير الشخص الثالث، ونظرية دوامة الصمت.

### علاقة النظرية بالنظريات الأخرى:

يتضح أن هناك علاقة تفسيرية بين نظرية تأثير الشخص الثالث ونظرية عدائية وسائل الإعلام، حيث إن نظرية تأثير الشخص الثالث تركز على دراسة التأثيرات الإعلامية المتوقع وقوعها على الأفراد من قبل وسائل الإعلام وخاصة

التأثيرات السلبية، وأن الآخرين من الأفراد هم الأكثر تأثراً بالرسائل الإعلامية السلبية وكنتيجة لهذه التأثير السلبي فإن الأفراد يطالبون بعملية مراقبة لتلك المضامين الإعلامية، حسب آرائهم ويتوقعون أن تلك الرقابة المتوقع اتخاذها سوف تحد من تعرض الأفراد للتأثيرات الإعلامية السلبية.

في حين أن نظرية عدائية وسائل الإعلام، التي يطلق عليها الباحث ( تأثير تحيز وسائل الإعلام) تركز على دراسة التأثيرات الإعلامية التي من المفترض وقوعها على فئة اجتماعية معينة ذات تفكير ومعتقد معين، بمعنى آخر أن نظرية تحيز وسائل الإعلام تركز على التأثير على الفئات الاجتماعية ذات التوجهات والتفكير والانتماء الحزبي والجمعيات والهيئات المهنية بطريقة معينة، وهذا هو الفرق بين نظرية تأثير الشخص الثالث التي تعتبر الحلقة الأولى من حلقات نظريات التأثير الإعلامي الجديدة والتي تركز على دراسة التأثير على الأفراد ونظرية التحيز الإعلامي التي تهتم بدراسة التأثيرات الإعلامية على المجتمع.

ونظرية عدائية وسائل الإعلام بالرغم من أنها خرجت من رحم نظرية تأثير الشخص الثالث باعتبارها نتاج لهذه النظرية، إلا أن إرهاباتها بدأت من نظرية بناء أو تشكيل معالم الواقع (التحيزات غير المقصودة لوسائل الإعلام) وتقوم فرضيات هذه النظرية على اعتبار أن تأثيرات وسائل الإعلام تحدث بشكل غير مقصود، نتيجة للعديد من العوامل التي تتعلق بتنظيمات المؤسسات الإعلامية والممارسات المهنية.

فقد عزا الباحثان بالترز وانتمان (palets &Entman:1961) قيام وسائل الإعلام الأمريكية بالتحيز بالدعاية لأفكار المحافظين ضد الليبراليين بسبب الممارسة الجماعية للصحافة ويقول (ماكويل) (ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن نسبة كبيرة من التغطية الإعلامية لما يقدم للجماهير على أنه واقع هو في الحقيقة أحداث مخططة تستهدف خلق انطباعات حسنة لصالح أحد الجماعات) ص ١٩٦.

من أهم الكلام تستطيع أن تعيد نظرية تأثير الشخص الثالث إلى جذورها الأولى وأنها نظرية بدأت في الدراسات الإعلامية من نظرية تحيز وسائل الإعلام لصالح فئة اجتماعية ذات توجهات فكرية أو فلسفية أو مؤسسية، بالرغم من أن الدراسات الإعلامية التي تناولت تلك النظريات التأثيرية تشير إلى أن الفئات الاجتماعية المختلفة ذات التوجهات الفكرية أو الفلسفية أو العقديّة تنظر إلى وسائل الإعلام بنظر التحيز ضدها وخاصة إذا قدمت وسائل الإعلام تغطية إعلامية محايدة.

## منهجية الدراسة

بالرغم من قصر الوقت المتاح لانجاز مثل هذه الدراسة، وحث المشاركين في الدراسة على الاستجابة لتعبئة الاستبيانات إلا أن المتجاوبين ظل في حدود ٧٦% فيما عزا بعض الذين لم يجابوا على أسئلة الاستبيان لانشغالهم بأعمالهم اليومية.

### مجتمع الدراسة حسب العمر

| م  | العمر            | التكرار | % النسبة المئوية |
|----|------------------|---------|------------------|
| 1- | من ٢١ الى ٢٥ سنة | 5       | 11.6%            |
| 2- | من ٢٦ الى ٣٠ سنة | 14      | 32.6%            |
| 3- | من ٣١ الى ٣٥ سنة | 10      | 23.3%            |
| 4- | من ٣٦ الى ٤٠ سنة | 7       | 16.3%            |
| 5- | من ٤١ الى ٤٥ سنة | 3       | 7%               |
| 6- | من ٤٦ فأكثر      | 4       | 9.3%             |
|    | المجموع          | 43      | 100%             |

يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري للفئات العمرية، حيث يتضح أن أكثر الفئات العمرية المشاركة في عينة الدراسة هي الفئة التي تقع ما بين (٢٦-٣٠ سنة) إذ تمثل ٣٣% تقريباً من عينة الدراسة، ثم الفئة العمرية التي تقع بين (٣١-٣٥ سنة) إذ تمثل ٢٣% من عينة الدراسة، تليها الفئة التي تقع بين (٣٦-٤٠ سنة) حيث تمثل نسبة ١٦% من عينة الدراسة ثم الفئة التي تقع بين (٢١-٢٥ سنة) إذ تمثل ١٢% تقريباً من العينة، ثم الفئة التي تقع من (٤٣ سنة فأكثر) إذ تمثل نسبة ٩% من عينة الدراسة. في حين تمثل الفئة العمرية (٤١-٤٥ سنة) أقل الفئات العمرية في عينة الدراسة. ويتضح من ذلك أن رجال الأمن أغلبهم في سن الشباب حيث تمثل نسبة مائة (٤٠ سنة) من العاملين في مجال الشرطة من عينة الدراسة يمثلون نسبة ٨٤% تقريباً من عينة الدراسة الذين تقع أعمارهم في مرحلة الشباب. وتبين أن اصغر فرد استجاب لهذه الدراسة كان عمره (٢١ سنة) فيما كان أكبر فرد استجاب للدراسة كان عمره (٤٧ سنة) من عينة الدراسة.

### مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

| م  | المستوى التعليمي | التكرار | % النسبة المئوية |
|----|------------------|---------|------------------|
| 1. | الماجستير        | 6       | 14%              |
| 2. | جامعي- بكالوريوس | 14      | 32.6%            |
| 3. | الثانوية العامة  | 22      | 51.2%            |
| 4. | الكفاءة المتوسطة | 1       | 2.3%             |
|    | المجموع          | 43      | 100%             |

يتبين من الجدول رقم(2) التوزيع التكراري للمستوي التعليمي لعينة الدراسة، حيث يمثل الحاصلون على الثانوية العامة أعلى نسبة من العينة، حيث بلغت نسبتهم ٥١% من عينة الدراسة، فيما جاء الحاصلون على المؤهل الجامعي (بكالوريوس) في المرتبة الثانية، إذ يمثلون نسبة ٣٣% تقريباً من العينة، فيما كان نسبة الذين يحملون مؤهلات عليا (ماجستير) يمثلون نسبة ١٤% من عينة الدراسة، فيما جاء الذين يحملون الكفاءة المتوسطة أخيراً بنسبة ٢% من عينة الدراسة. وهذا يشير إلى أن رجال الأمن لديهم مستوى تعليمي مرتفع وهم على درجة من التعليم.

### نظرة عينة الدراسة لمفهوم الشرطة المجتمعية

| م  | المحور                          | موافق  | محايد  | غير موافق | المجموع |
|----|---------------------------------|--------|--------|-----------|---------|
| -1 | وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية     | 31     | 11     | 1         | 43      |
|    |                                 | 72.1 % | 25.6 % | 2.3 %     | 100 %   |
| -2 | عدم وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية | 1      | 25     | 17        | 43      |
|    |                                 | 2.3 %  | 58.1 % | 39.5 %    | 100 %   |

يتضح من الجدول رقم(3) إن مفهوم الشرطة المجتمعية واضح لدى رجال الأمن بدرجة كبيرة، حيث أشار 72% من عينة الدراسة إلى وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية، فيما ذكر 2.3% من العينة إلى عدم وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية. مما يشير إلى أن مفهوم الشرطة المجتمعية مفهوماً واضحاً بين رجال الأمن بدرجة كبيرة، الأمر الذي يفترض القيام بأعمال توعية ونشر لهذا المفهوم بين المواطنين من أجل بناء شراكة أمنية متينة، ونتيجة هذه الدراسة تتطابق مع نتائج أعمال مؤتمر أبوظبي الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة سنة ٢٠٠١م. وقد توصلت الدراسات التي قدمت في المؤتمر إلى وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الأمن، وهذه النتيجة توصلت إليها هذه الدراسة.

### نظرة عينة الدراسة للتغطية الصحفية للقضايا الأمنية

| م  | المحور                           | موافق  | محايد  | غير موافق | المجموع |
|----|----------------------------------|--------|--------|-----------|---------|
| -1 | الصحافة غير متحيزة ضد رجال الأمن | 22     | 20     | 1         | 43      |
|    |                                  | 51.2 % | 46.5 % | 2.3 %     | 100 %   |
| -2 | الصحافة متحيزة ضد رجال الأمن     | 4      | 18     | 21        | 43      |
|    |                                  | 9.3 %  | 41.9 % | 48.9 %    | 100 %   |

يوضح الجدول رقم(4) نظرة عينة الدراسة للتغطية الصحفية للقضايا الأمنية، حيث تبين أن الصحافة السعودية غير متحيزة في تغطيتها الإعلامية للقضايا الأمنية، بل أن الصحافة ساهمت بشكل كبير في تغطية القضايا الأمنية

بطريقة إيجابية، حيث ذكر 51% من عينة الدراسة أن الصحافة لم تكن متحيزة في تغطيتها الصحفية للقضايا الأمنية، فيما أشار 9% من عينة الدراسة أن الصحافة السعودية كانت متحيزة في تغطيتها الإعلامية ضد القضايا الأمنية. هذه النتيجة تتطابق مع دراسة (دالتون، وبيك، هاكفيلدت) التي توصلت إلى أن نظرية عدائية وسائل الإعلام ربما تكون نتيجة ووظيفة لظاهرة التحزب والتوحد مع الحزب أكثر منها لوسائل الإعلام. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج جميع الدراسات السابقة التي أجريت على نظرية عدائية وسائل الإعلام، حيث ثبت عدم صحة الفرضية الرئيسية لهذه النظرية في هذا الموضوع، والباحث يرجع السبب في ذلك لقصر الدراسة على القضايا الأمنية دون إدخال قضايا اجتماعية أخرى في عملية مقارنة.

## مناقشة النتائج والتوصيات

أشارت الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن توضيحها وعرضها كمايلي:

أولاً: كشفت الدراسة عن وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الأمن، وأنه يشير إلى عملية التعاون الايجابي بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع، وإن كان هناك غموض في عملية عدم فهم الشرطة المجتمعية، فإنه غموض لدى المواطن، هذه النتيجة تختلف مع نتائج بعض أبحاث وأوراق العمل التي قدمت في مؤتمر الشرطة المجتمعية الذي أقيم في مدينة أبو ظبي سنة ٢٠٠١م. حيث أشار الباحثون في دراساتهم وأوراق العمل التي قدموها إلى أن هناك إشكالية في فهم مفهوم الشرطة المجتمعية لدى رجال الشرطة والمجتمع، وتتطابق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عباس أبو شامة) عن مفهوم وتطبيق الشرطة المجتمعية، من حيث أهمية فهم الشرطة المجتمعية للعاملين في مجال الأمن بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تقترب من الأفكار التي طرحها (John) في ورقته الذي قدمها في مؤتمر الشرطة المجتمعية في مدينة أبو ظبي عن الثقافة الشرطية، حيث تشير ورقته إلى أن هناك مدخل جديد للشرطة المجتمعية يتسم بالانفتاحية والتفكير الخلاق وحل المشكلات، وهو ما يدل على أن فهم مفهوم الشرطة المجتمعية بالشكل الصحيح يعطي نفس النتائج.

ثانياً: توصلت الدراسة إلى عدم صحة فرض النظرية في هذا الموضوع، حيث كشفت أن نظرة رجال الأمن إلى التغطية الإعلامية التي تقوم بها الصحافة هي نظرة ايجابية، وأنهم لا يشعرون بأن هناك تحيزاً من قبل الصحافة ضد القضايا الأمنية والموضوعات الأمنية، وتوافق نتيجة هذه الدراسة نتيجة دراسة (Dalessio) التي تناولت مدركات القراء عن تحيز وسائل الإعلام، حيث توصلت إلى عدم التحقق من فروض النظرية. وبالرغم من أن النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة تخالف معظم الدراسات التي تناولت نظرية عدائية وسائل الإعلام والتي أثبتت صحة فروض هذه النظرية إلا أن الباحث يفسر عدم توصلها إلى الاقتراب من صحة فرض النظرية بأن الدراسة قد أجريت على موضوع واحد فقط، وهو التغطية الصحفية للقضايا والموضوعات الأمنية، ولم يتم المقارنة بالتغطية الإعلامية مع قضايا أخرى، الأمر الذي يحتم إعادة صياغة بعض فروض النظرية من أجل اختبارها على موضوع واحد دون عملية المقارنة.

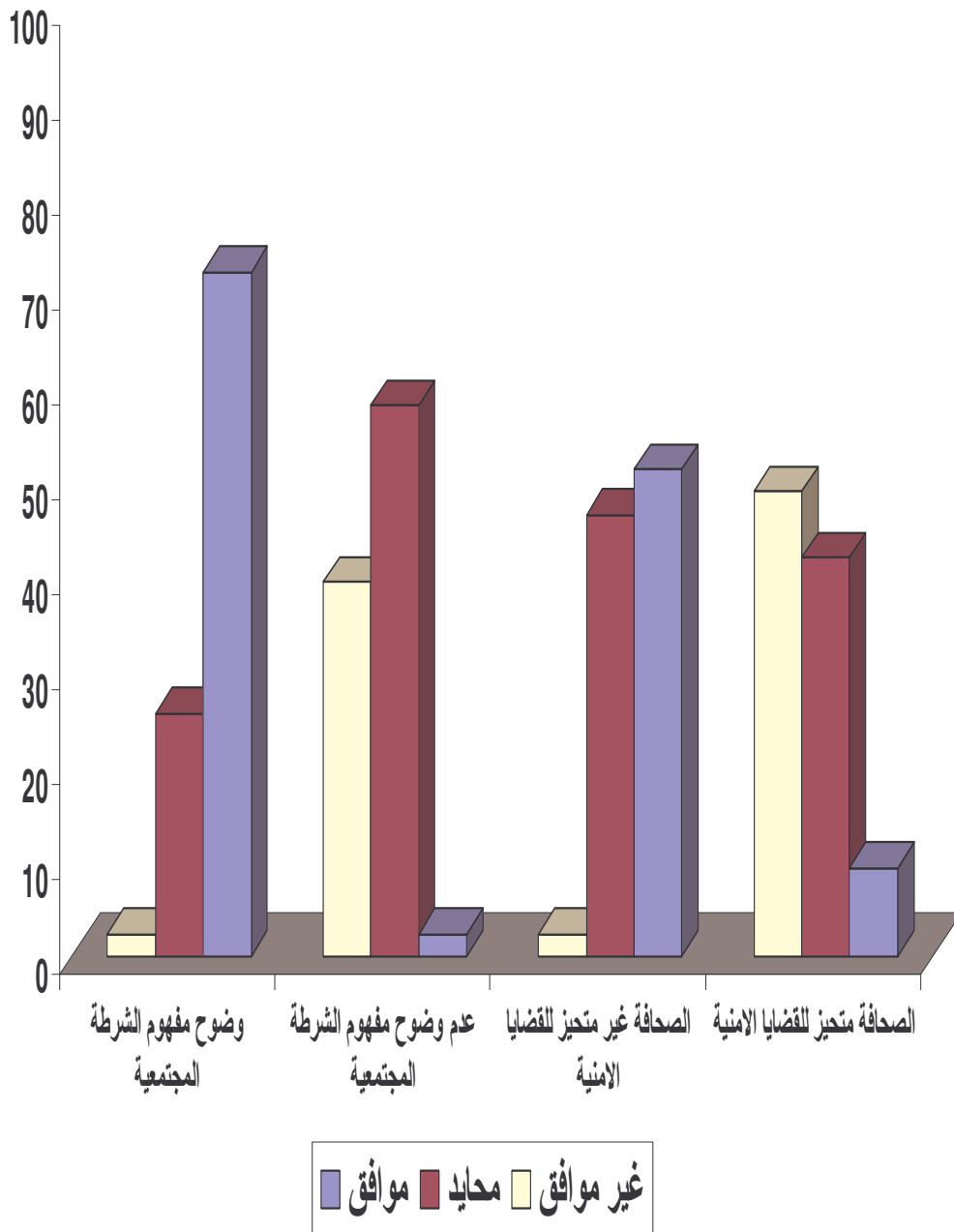
أما من خلال النظرة التي ينظر بها رجال الأمن على عملية التغطية الصحفية للقضايا الأمنية، فإنهم ينظرون إليها على أنها تغطية ايجابية، وأنها أبرزت الدور الذي يقوم به رجال الأمن في مختلف الجوانب، وأنها (أي الصحافة) كانت مرافق

للحملات الأمنية في أكثر من موقع ونقلت الدور الذي يقوم به رجال الأمن في خدمة المجتمع بكل حيادية ومصداقية.

## التوصيات

وفي ختام الدراسة فإن الباحث يرغب في عرض بعض التوصيات التي يرى أهميتها من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

- ١- الحرص على بذل الجهد في سبيل التعاون بين وسائل الإعلام ورجال الأمن في توعية أفراد المجتمع، وتوضيح مفهوم الشرطة المجتمعية بطريقة جديدة تعتمد على عملية الشراكة بين رجال الأمن وفهم دورهم في المجتمع، وبين أفراد المجتمع من الناحية الأخرى.
- ٢- توسيع دائرة الاهتمام بالبرامج التوعوية التي تهدف إلى عملية توعية المواطن بأهمية المشاركة مع رجال الأمن في عملية الحد من الجريمة.
- ٣- يجب أن تشمل البرامج التوعوية (عمد) الأحياء وحثهم على المشاركة بالبرامج التي تقوم بإعدادها الجهات ذات العلاقة، وأن يساهموا بشرح أهمية الشرطة المجتمعية للمواطن من أجل القيام بدورهم في المحافظ على الأمن في المجتمع.
- ٤- الاهتمام قدر الإمكان بالاستفادة من التعاون مع المؤسسات الإعلامية، وذلك من خلال البرامج الإعلامية التي تقوم بنشرها الصحافة والتي تعمل على نشر مفهوم الشرطة المجتمعية بين أفراد المجتمع، حيث إن المؤسسات الإعلامية وخصوصاً الصحافة تتمتع بدرجة عالية من الثقة بين أفراد المجتمع.
- ٥- الاهتمام والحرص على القيام بإجراء الدراسات والبحوث التي تساهم بالارتقاء بوعي المجتمع في الجانب الأمني.



## المراجع

- 1- Olga Doty (2005) the Hostile media effect: A state Of the Art Review. M. A. John Hopkins Universty.p.1.
- 2- Philips Davison(1983) the third person Effect in Communication. Public opinion Quarterly, Vol.47.1-15.
- 3- richard perloff(1996) perceptions and conceptions of political media Impact: the third person effect and Beyond. In Ann crigler(Ed) the psychology of political communication. Ann Arbon: the University of Michingan press, pp.177-197.
- 4- Albertgunther&stallachia(2001)predictingpkuralisticIgnorance: theHostilemediaperceptionandItsconsequences.Journalismandmass communication quarterly. Vol. 74 no.4, pp.688-701.
- 5- Noel-neumann Elizabeth(1993) the spiral of silence: public opinion: our social skin. The University of Chicago press.p.202.
- 6- Robert Vallone, Less ross& Lepper,m(1985) the Hostile media phenomenon: biased perception and perception of media Biasin coverage of the Beirut massacre. Journal of personality and social psychology. Vol.49m no.3,pp.577-585.
- 7- Beck, P.A.(1991) Voters Intermediation Environmmnts In the 1988 Presidential Contest. Public opinion quarterely. Vol.55. pp371-394.
- 8- Matheson, k.& Durson,s.(2000) Social identvity precursors to the Hostile media phenomenan: partisan perceptions of coverage of the Bosnian conflict. Group processes & Inter Group Relations. Vol.4, no,pp116-125.
- 9- Schmitt-Beck (1994) Intermediation Environments of west German and est Berman voters: Interpersonal communication and mass communication During the First All German Election. Campaign. European Journal of communication. Vol.9, no.4, pp381-404.
- 10- christen, c. Et al (2002) hostile media perception partisan assessmsnts of press and public During the 1997 United parcelservice strike. Political communication, vol.19, pp.423-436.
- 11- D'alessio, D.& Allen, M.(2000) media Bias in presidential Election: A meta Analysis. Journal of communication. Vol.50, no.4, pp. 133-156.
- 12- Richaed perloff(1989) Ego-Lnvovement and the third person Effect of televised news coverage. Communication Research, vol.16, pp.236-262.

- 13- Gine-sorolla & chaiken, S.(1994) the causes of hostile media Judgments. Journal og Experimental social psychology, vol.30, no.2,pp.165-180.
- 14-Mark peffley et al(2001) public perception of Bias in the news media: taking a closer look at the Hostile media fenomenan. Paper presented at the 2001 meeting of the Midwest political science Association in Chicago./ Llinois April 11-22.
- 14-Duck,M. terry,D& Hogg, M.(1998) perception of A media campaign: the Role of social Identity and the changing Inter Group context. Personality and social psychology Bulletin. Vol.24,no.1, pp3-16.
- 15- Dalton R. Beckm P,& Huck Eldt (1998) partisan cues the media: information Flows in the 1992 presidenition Eleetion. American political silence Research, vol.26,no.2, pp.144-175.
- 16-watts,M.et al(1999) Elite cues and media Bias in presidenential campaigns: Explaining public perceptions of A liberal press. Communication reseaech.
- 17- Mutz,D & martin, P.(2001) facilitating communication Across lines of political Difference: the Role of mass media. American political aclece Review, vol.95, no.1mpp.97-114.
- 18- D'alessio, D.(2003) An Experimental Expamination of readers perceptiona of media Bias. Journalism & mass communication Quarterly, vol.80, no.2. pp.282-294.

- ١٩- أبو شامة، عباس، مستقبل الشرطة في الدول النامية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الثالث، العدد الرابع، شوال ١٤١٥هـ، شرطة الشارقة.
- ٢٠- بدر، عبدالمنعم، رجل الشرطة والمواطن والاعترا، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الثالث، العدد الأول، شوال ١٤١٦هـ، شرطة الشارقة.
- ٢١- التقفي، محمد بن حمد، العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة: دراسة على المراجعين بقسم شرطة الروضة بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٧هـ.
- ٢٢- العمرات، أحمد صالح، الشرطة والمواطن، مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطن فيها، ١٩٩٠م.
- ٢٣- أبو شامة، عباس، أساليب العمل الشرطي المجتمعي، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، المعقودة في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠١٤هـ الموافق ٢٤-٢٦/٤/٢٠٠٠م.

- ٢٤- الاصيبي، محمد إبراهيم، النماذج العربية في الشرطة المجتمعية، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، المعقودة في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠١٤ هـ الموافق ٢٤-٢٦/٤/٢٠٠٠م.
- ٢٥- العور، منصور محمد، التعريف بالشرطة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، المعقودة في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠١٤ هـ الموافق ٢٤-٢٦/٤/٢٠٠٠م.
- ٢٦- الأصفر، أحمد، الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، المعقودة في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠١٤ هـ الموافق ٢٤-٢٦/٤/٢٠٠٠م.
- ٢٧- البشري، محمد الأمين، البشري، الشرطة المجتمعية: مفهومها وتطبيقاتها العلمية، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، المعقودة في دمشق ١٩-٢١/١/٢٠١٤ هـ الموافق ٢٤-٢٦/٤/٢٠٠٠م.
- ٢٨- حسن، أشرف جلال، القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن، الإعلام وصورة العرب والمسلمين، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، مايو ٢٠٠٢م.
- ٢٩- الحسيني، أماني عمر، إدراك المصريين لصورتهم الذاتية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من خلال تعرضهم للتلفزيون: دراسة ميدانية على عينة من النخبة الأكاديمية المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الثامن، الإعلام وصورة العرب والمسلمين، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الثاني، مايو ٢٠٠٢م.
- ٣٠- البداينة، زياب، شرطة المجتمع: أنموذج لعمل الشرطة العربية المستقبلية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس، العدد الثالث، رجب ١٤١٨ هـ/ديسمبر ١٩٩٧م، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.
- ٣١- أبو شامة، عباس، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الاصيبي، محمد إبراهيم، مفهوم وفلسفة الشرطة المجتمعية، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٣٢- الدر، استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٣٣- موراي داي (Murray day) آليات استخدام الشرطة المساعدة، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- ٣٤- جون موراي (john murray) الثقافة الشرطية: عنصر أساس لنجاح الشرطة المجتمعية، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٣٥- البشري، محمد الأمين، فلسفة الشرطة المجتمعية واليات عمل الشرطة المجتمعية، مفهوم التطبيق وتقييم الشرطة المجتمعية، أبحاث أعمال مؤتمر الشرطة المجتمعية المعقود في أبو ظبي ١٨-٢١ فبراير ٢٠٠١م، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٣٦- أبو شامة وآخرون، الشرطة المجتمعية، الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية لعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٣٧- أبو شامة، عباس، شرط المجتمع، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٣٨- عبدالحليم، محي الدين وآخرون، الإعلام الأمني العربي قضايا ومشكلاته، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٣٩- خزاولة، عبدالعزيز، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٤٠- عبد الحميد، محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٤١- الحيزان، محمد عبدالعزيز، البحوث الإعلامية أسسها أساليبها مجالاتها، مطبعة السفير، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٩٨م.

- 42- Friedmann R.R. community policing. London: police Review publishing company,ltd.
- 43- Paul M. & walters, J.D.(1993) community- oriented policing: A blend of strategies. FBI Law Enforcement Bulletin. Vo.5,pp.20-23.
- 45- stern, G(1991) community policing six years later:What have we learned? Law and order, vol,39. pp,52-54.
- 46- Hall, D.L.(1990) Community policing; An Overview of the Literature. Public policy Report.vol.1.no(1) complete issue.
- 47- Wallace, H. Cliff Roberson & Craig stickler(1995). Police Administration.NewJersey: Prentice( Fundamentals or Hall).
- 48- Brown, J(1989) community policing. London; police review publishing company,ltd.

الأطر المشتركة بين وسائل الإعلام والأمن  
لتحقيق نشر مفهوم الشرطة المجتمعية

إعداد/ وليد بن خالد سالم الزهراني  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد :

الإعلام الأمني من المصطلحات الحديثة التي ذاعت وانتشرت وتبوتت مكانتها بين مختلف أساليب الإعلام النوعي، وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة. ويتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعتها بأهمية هذا النوع من الإعلام، الذي يعتمد في تغذيته على مدى تعاون الأجهزة الأمنية التي تقدم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام، لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور بما يحقق التجاوب الجماهير مع الأفكار الأمنية المطروحة.

مفهوم الإعلام الأمني :

الإعلام الأمني أضحي مفهوماً إعلامياً متخصصاً فرضته أنماط الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وذا غايات إعلامية وقائية واجتماعية لينهض بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها وهو - في الآن ذاته - يلبي حاجات اجتماعية تسهم في التوعية والتنقيف والتوجيه والإرشاد للوقوف بوجه الظواهر والمتغيرات الاجتماعية التي يفرز بعضها ويؤدي إلى الجريمة والانحراف في الفكر والسلوك والقيم.. على أن هذا النوع من (الإعلام المتخصص) لن ولا يستطيع تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية والدينية (فالكل مسؤول).

علاقة وسائل الإعلام بالأجهزة الأمنية :

إن علاقة الأجهزة الأمنية بوسائل الإعلام يجب أن تقوم على عدد من المبادئ التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما بما يتضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع بصدد نشاط الأجهزة الأمنية ودورها في المجتمع من ناحية وتعزيز الجهود الموجهة بمكافحة الجريمة وإقرار الأمن والنظام ومؤازرتها من ناحية أخرى، وتخطيط السياسة الإعلامية للأجهزة الأمنية يجب أن يقوم على دعامتين أساسيتين:

١- كفاءة الخدمات الأمنية وامتيار الأداء والحرص على قضاء مصالح الجماهير والكياسة والأمانة والحيدة في المسلك، وسرعة المبادرة بتقديم العون والنجدة للمواطنين.

٢- الإعلام المخطط الصادق عن هذه الخدمات، وعن طرق أدائها وسبل المواطنين في الحصول عليها بسرعة ويسر، وعن كافة الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية، والمعايير التي تنتهجها في اختيار وإعداد وتنمية رجالها، وجود التطوير المستمر للنظم والإمكانات بهدف توفير الأمن والاستقرار للمجتمع، وما يتكبده رجال الأمن في سبيل ذلك من مشاق وتضحيات. ويستوجب الأخذ بهذه الفلسفة الجديدة أن تأخذ الخطط الإعلامية اتجاهين واضحين.

. الاتجاه الأول: ويستهدف رجال الأمن من خلال البرامج المختلفة التي يوجهها قادة الأمن إلى سائر أفرادهم لحثهم على الارتفاع بمستوى الأداء وحسن معاملة الجمهور وتقديم العون له وحل مشكلاته.

الاتجاه الثاني: ويستهدف المواطنين وحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية وقيامهم بدور إيجابي يعزز جهودها ويؤازرها في مجالات الأمن، ومكافحة الجريمة وإقرار النظام وقيام فلسفة الإعلام الأمني على نقل مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الأجهزة الأمنية إلى الرأي العام، لا يحمل معنى تنازل الأجهزة الأمنية عن جانب من مسؤولياتها أو تخليها عن قدر من واجباتها، إن من شأن تطبيق هذه الفلسفة أن تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الأجهزة الأمنية إلى مستوى الشعب كله، وهذا في حقيقته تطوير لنظرتنا عن دورنا ومهمتنا ودعم لهذا الدور، وتلك المهمة. إن التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أمر ضروري وطبيعي فكلاهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام، وإن كان لكل منهما أسلوبه في إقناع الناس، فطالما إن الأهداف مشتركة فإن تحالف الإعلام والأجهزة الأمنية أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته. والاعتبارات التالية يمكن أن تقيّد في تدعيم مثل هذا التحالف:

- ١- أن تنمي الأجهزة الأمنية الثقة بينها وبين وسائل الإعلام من خلال المعلومات التي تقدمها.
- ٢- أن تكون المعلومات صادقة ومؤسسة على الحقائق الثابتة، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات.
- ٣- أن توفر السبل والوسائل التي تمكن وسائل الإعلام من الاتصال الفوري المباشر بالأجهزة الأمنية في كل الأوقات والمناسبات.
- ٤- أن تحرص الأجهزة الأمنية على أن تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة ومبهمة.
- ٥- أن تلتزم الأجهزة الأمنية الجدية في التعامل مع كافة وسائل الإعلام ومندوبيها.
- ٦- أن تتأى الأجهزة الأمنية ما استطاعت عن قول (لا تعليق) لأن مثل هذا التصريح يجمد جهود وسائل الإعلام.
- ٧- أن تحرص الأجهزة الأمنية على الرد على استفسارات المعلقين والمحريين والمراسلين أولاً بأول.

دور الإعلام الأمني والتنمية الأمنية الاجتماعية:

وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات (وهي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعلومات).

ومن ناحية أخرى يتأثر الأمن تأثيراً خطيراً بما تعرضه أجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية، فالإعلام يقوم على مخاطبة الشعور، والأمن في حد ذاته شعور يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان، لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور من خلال أجهزة الإعلام يؤثر تأثيراً بالغاً وسريعاً، ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ

على الأمن، فقد يكون هذا التأثير إيجابياً على المواطن، يشعره بالأمان والاطمئنان وإضفاء الهيبة والاحترام والتقدير لرجال الأمن، وقد يكون العكس بإحداث تأثير سلبي لا يخدم الأمن بل يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في مقدرة أجهزة الأمن على تحقيق أهدافها.

فالحاجة إذاً تقتضي تنظيم التعاون المتبادل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، ويتمثل ذلك في حرص وسائل الإعلام على استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية في الأجهزة الأمنية، وأن تتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة، وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات وصولاً إلى الحقيقة التي تهم المجتمع كله، وكذلك تساعد طبيعة العمل الأمني على تزويد وسائل الإعلام بأخبار على جانب كبير من الأهمية، لذا فعلى الأجهزة الأمنية، أن تقدم هذه المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة، فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل، وإذا كان الإعلام الأمني هو في الأساس إحدى شرائح الإعلام التي تهم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية، فإن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أوليات التعاون بين الطرفين.

واختلاف فلسفة كل من رجل الإعلام ورجل الأمن في النظر إلى الجريمة وأسلوب معالجتها إعلامياً قد أدى في كثير من المواقف إلى أنواع من الصراع بينهما، كما أدى في بعض المواقف الأخرى إلى الإساءة إلى سير التحقيقات الجارية، وإلى قضية العدالة ذاتها، غير أن الخدمات الجلييلة التي تؤديها وسائل الإعلام المختلفة والصحافة بصفة خاصة، في مجالات الأمن والعدالة الجنائية تحتم على رجال الأمن ضرورة التوصل إلى صيغة مناسبة لما يجب أن تكون عليه العلاقة الطيبة السليمة بين الإعلام والأمن، بحيث يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل مما يساهم في تقديم إعلام أمني يرقى إلى مستوى طموح الإعلاميين والأمنيين.

### تعريف الشرطة المجتمعية :

تعريف الشرطة المجتمعية بأنها المفهوم الجديد للعمل الشرطي التقليدي، الذي يسبق الحدث الأمني ويقوم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن. فهي فلسفة تنظيمية وإستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد طوعي صادق، ومن هنا فالهدف هو جهد طوعي من قبل سكان الحي والذين تقع عليهم مسئولية القيام بواجبهم في الحفاظ على المكتسبات والانجازات، وكما هو معلوم أن العمل التطوعي هو المبدأ هنا والأساس، ومع ذلك فهناك دراسة لتخصيص مكافآت مادية للمتعاونين سواء كانوا متفرغين تماماً أو غير متفرغين .

أهداف الشرطة المجتمعية: للشرطة المجتمعية أهداف عديدة منها الأمنية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في الآتي:

١. تكريس نظرية الأمن الشامل في فكرته ومسئوليته.
٢. تعاون ومشاركة الجمهور للشرطة في إجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها.
٣. انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع.
٤. إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الايجابية بين أفراد المجتمع.
٥. تنمية الحس الأمني بين أفراد الحي والمجتمع.

### دور الشرطة المجتمعية

دور الشرطة المجتمعية وتعريفها بحيث تقوم على الأنظمة المفتوحة وتحليل السياسات، وتهتم بمشاركة جميع أفراد المجتمع بمحاربة الجريمة قبل وقوعها وتحسين ظروف الحياة وانخفاض المشكلات الاجتماعية، مؤكدا أنها تقوم على الاتصال الدائم بالجمهور، بهدف حل مشكلات المجتمع.

### مفهوم «الشرطة المجتمعية»

يتضمن الجوانب الأمنية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية وأحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الايجابية بين أفراد المجتمع، وتنمية الحس الأمني لدى الأفراد داخل الأحياء السكنية، توظيف واستثمار الطاقات والقدرات والكفاءات المتعددة لدى الأفراد داخل الأحياء والتجمعات السكنية وتطويرها.

وزاد أن للتقنية الأمنية دورا في تحقيق هذا المفهوم وترجمته عمليا على الأرض، والتعرف على تجارب الدول التي قامت بتطبيق نظام الشرطة المجتمعية وأثر ذلك في منع الجريمة واكتشافها، وتنمية الثقافة الشرطية لدى رجل الأمن بأهمية المشاركة المجتمعية في الواجبات الأمنية إلى جانب صياغة رؤية عملية متطورة لمحددات عمل الشرطة المجتمعية. من جهة أخرى، عاد الميمان ليشير إلى أن البرنامج الزمني لهذا المشروع يخضع لبعض المعايير لتقييم التجربة منها (مقارنة إحصائية الحوادث التي سجلت أثناء فترة التجربة مع مثيلتها في المدة الزمنية لفترة سابقة، تصميم استبانة علمية محكمة لعمل مسح ميداني بعد مضي وقت مناسب لتقييم التجربة لمعرفة رأي الجمهور وتأثيرها عليهم، عمل دراسة علمية لمعرفة مدى زيادة العلاقات الأسرية والاجتماعية والإنسانية بين أفراد الحي أو التجمع السكاني).

وللعلاقات المتبادلة بين الإعلاميين ورجال الأمن الكثير نذكر بعضاً منها:

١- الحرية الإعلامية، ما زال الجدل قائماً بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل الأمن إلى تحري الدقة وصولاً إلى الهدف الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، ويرى مسؤولو الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبله وتخويف الأمنين، ونشر المعلومات المضللة للعدالة، وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية، التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الإعلام العربي في فهمه لمعنى الحرية، حيث يتصور أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يناصر الحكومات العداء، حيث تكون قاعدته هي الاختلاف مع هذه الحكومات ومصارعتها بأية صورة من الصور.

٢- اعتقاد البعض من أفراد المجتمع (ومنهم بعض رجال الإعلام) بأن رسالة الإعلام الأمني هي مسؤولية رجال الأمن والقائمين عليه وحدهم، بينما هي في الحقيقة مسؤولية عامة مشتركة يجب أن يقوم بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته.

٣- صعوبة التعامل إعلامياً مع الحقائق الأمنية، حيث يتم التعامل في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي قائمة، أما في العلوم الأمنية، فتبرز أهمية قراءة الحقائق، وتفسيرها، وتحليلها، وهذه عمليات تخضع أساساً لمفهوم الأمن، والمرجعية المتبناة لمواجهة الظاهرة الأمنية، ولفهم الصحفي الأمني وقناعاته.

٤- تمثل ندرة المعلومات المتعلقة بالحدث أو الظاهرة الأمنية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية لهذا الحدث أو لهذه الظاهرة - عائقاً حقيقياً في السعي الدائب لتقديم التغطية الإعلامية المناسبة للظاهرة الأمنية، وخاصة في الكثير من الأنظمة التي ما زال مفهوم الأمن فيها محدوداً، وما زال الإعلام الأمني فيها غير متطور، كما تمثل كثرة المعلومات والبيانات، وتناقضها، وتنوع مصادرها، وتنافر معطياتها ومضامينها، سواء عن الحدث أو الظاهرة، أو عن البيئة والمجتمع، عائقاً حقيقياً أمام تقديم تغطية إعلامية واضحة وموضوعية، وخاصة في الأنظمة المتطورة أمنياً وإعلامياً.

٥- يزيد الطابع الرسمي والسري الغالب على مصادر البيانات والمعلومات والوقائع الضرورية للتغطية الإعلامية الأمنية وطبيعتها من مصاعب هذه التغطية.

٦- عدم وجود الكادر البشري الإعلامي الأمني القادر على أن يقيم علاقات قوية مع الأجهزة الأمنية، والذي يمتلك الثقافة الأمنية العميقة الواسعة، والحس الأمني السليم، الذي يستطيع بالتالي اعتماداً على ما تقدم تقديم المعالجات المناسبة للأحداث والظواهر والتطورات والموضوعات الأمنية في المجالات المختلفة.

٧- محدودية الإمكانيات المادية (الميزانيات والاعتمادات والتجهيزات) ومحدودية الإمكانيات الفنية (التقنية) وتواضع الإمكانيات البشرية وتواضع الإنتاج الإعلامي والتوعوي.

٨- قلة الاعتماد على الأساليب العلمية، وقلة البحوث والدراسات، والاستفتاءات، واستطلاعات الرأي وقياسه، والتقييمات في المجال الإعلامي المهني والتوعية الأمنية

## الخلاصة

- ١- أهمية التعاون بين الأمن والإعلام فيما يحقق التوعية الأمنية التي ستساهم بإذن الله في الحد من الجريمة بجميع أشكالها في مجتمعنا المسلم والمحافظة.. وتوعية المجتمع ليساهم هو بدوره في تحقيق ذلك من خلال التعاون الهادف والبناء.
- ٢- عدم التعجل في نشر الأخبار والقضايا الأمنية قبل التأكد من المصدر المختص وهو الناطق الإعلامي بالشرطة.. لأن التعجل وعدم تحري الحقيقة في نشر القضايا الأمنية في الكثير من الأحيان يحدث نتائج سلبية لا نتمناها
- ٣- وتوفير المعلومات المناسبة للنشر في الوقت المناسب والذي يحقق الهدف المنشود.
- ٤- أهمية العلاقة بين رجل الأمن ورجل الإعلام وان الإعلام همزة وصل بين الشرط والمجتمع بالإضافة إلى التنوير والتوعية وتفعيل دور المجتمع الأمني من خلال دور الإعلام التوعوي.
- ٥- توثيق العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- ٦- تعميق مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى أفراد المجتمع والعاملين بأجهزة الشرطة.

## المراجع

- عبد الله بن عبد الرحمن المشخص، التوعية الأمنية في وسائل الإعلام السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٥هـ.
- دقاسمة، مأمون وعاصم حسين الأعرجي. إدارة الأزمات الإعلامية: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمّان الكبرى". الإدارة العامة مجلد ٣٩ العدد الرابع يناير ٢٠٠٠.
- شريف، منى صلاح الدين. إدارة الأزمات الإعلامية الوسيلة للبقاء. القاهرة: البيان للطباعة و النشر، ١٩٩٨.
- عسيري ، عبد الرحمن محمد (١٤٢٠) ، العمل الإعلامي الأمني العربي : المشكلات والحلول الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- الشرطة المجتمعية - المفهوم والأبعاد المؤلف:عبدالعزیز خزاعله عدد الأجزاء: ١ سنة النشر: ١٩٩٨ الناشر: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

دور الإعلام في التوعية بأهداف  
وواجبات الشرطة المجتمعية

إعداد الدكتور / محمد أحمد الجوير  
المستشار بالتلفزيون السعودي  
عضو هيئة التدريس غير المتفرغ بجامعة الملك سعود

## المقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا ينبي بعده وعلى اله وصحبه وسلم

أما بعد :

يسعدني ويشرفني مشاركة أخواني وزملائي في هذه الندوة المباركة .

**صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز**  
**وزير الداخلية**  
أصحاب السعادة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الكل يدرك نعم الله علينا بعد الإيمان والحاجة إليه ماسة للأفراد وضرورية لبناء المجتمع فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة ولا تقدم ولا رقي بلا أمن يتأتى ذلك إلا بتفعيل دور المجتمع بكافة شرائحه وإشراكه في العملية الأمنية مع الجهات الرسمية . وعندما نقول ذلك فإن مستندنا الشرعي هو كلام الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فالله تبارك وتعالى يقول في محكم التنزيل ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ الأنعام ٨٢

فإنه يسرني أن أقدم هذه الورقة المتواضعة لهدف المشاركة في موضوع ( تطبيقات الشرطة المجتمعية ) من خلال المحور الإعلامي في إطار ندوة ( الأمن مسئولية الجميع ) التي يضطلع بمسئوليتها وتنظيمها ( الأمن العام ) .

وقبل أن نوضح ما يجب على وسائل الإعلام المختلفة لاسيما التلفزيون من دور إيجابي تجاه هذه الندوة المباركة يجدر بنا أن نقف قليلا على بعض مفاهيم وأهداف وواجبات والية العمل لهذه الشرطة المجتمعية .

مفهوم الشرطة المجتمعية حسب اعتقادي : هو عمل تنظيمي اجتماعي بالدرجة الأولى يقوم بين جهتين الجهة الرسمية ممثلة بالشرطة والجهة المحلية ممثلة بساكني الحي .

أما أهداف هذه الشرطة المجتمعية التي يفترض أن تكون في نظري تكمن أهميتها في مواجهة أسباب الجريمة للحيلولة دون وقوعها وذلك عن طريق توظيف أكبر عدد ممكن من طاقات الحي البشرية للتعاون والتفاعل مع رجال الشرطة ولا يتأتى ذلك إلا بكسر الحواجز النفسية بين رجل الشرطة والمواطن المترسبة في ذهنية كل واحد منهما . ولعله من البدهي أن ثمة واجبات على الشرطة المجتمعية من خلال آلية العمل المشتملة على النقاط التالية :

- ١- تكوين قاعدة بيانات لساكني الحي بواسطة مراكز الحي الجديدة أو العمد
  - ٢- جمع المعلومات عن الظواهر الإجرامية في الحي وعن أولئك الأشخاص الذين يشكلون خطرا بارتكابهم مختلف الجرائم كبيرة أم صغيرة وتزويد الجهة الرسمية والشرطة بها .
  - ٣- مشاركة رجال الشرطة لأهالي الحي في مناسباتهم المتنوعة سعيا لكسر الحواجز النفسية بين الطرفين .
- آلية العمل من وجهة نظر إعلامية :

للإعلام المسموع والمرئي والمقروء دور كبير في بيان أهمية الشرطة المجتمعية وهنا نقتصر على دور التلفزيون بشكل عام ومساهمته التي تفترض أن تكون لتفعيل دور الشرطة المجتمعية من هذه الأدوار :

- ١- نشر الوعي الاجتماعي والثقافي والأمني بين أفراد المجتمع لحفظ الأمن والاستقرار وبيان أن المسؤولية مشتركة بين المجتمع
- ٢- العمل على توعية فئات المجتمع بدور أفراد الشرطة المجتمعية في مواجهة الجريمة قبل وقوعها والوقاية منها .
- ٣- التعامل مع البرامج والأفلام السينمائية والصحفية التي تحسن صورة ( المجرم البطل ) لبيان ضررها على الجميع وخاصة الناشئة ما سبق يعد من واجبات التلفزيون بشكل عام .

أما واجبه ودوره الذي يجب أن يضطلع به بشكل خاص وفاعل جدا يتجسد في النقاط:

- ١- إعداد وتنفيذ برامج إعلامية توعوية تشرح فكرة الشرطة المجتمعية للجمهور مختلف ثقافتهم تحثهم على المشاركة فيها وتشحذ أفكار المبدعين منهم
- ٢- إعداد وتنفيذ ندوات ( قبلية ) يبين فيها أهمية فكرة الشرطة المجتمعية وأهدافها يشارك فيها نخبة من الأكاديميين المتخصصين والمتقنين بالإضافة إلى الأمن أصحاب الخبرة الطويلة وشخصيات أخرى لها القبول في المجتمع
- ٣- إبراز دور أي مواطن أو مقيم يساهم في تقديم خدمة لرجال الأمن وذلك في وسائل الإعلام المختلفة لاسيما الإعلام المرئي .. وتشجيعه بالوسائل المختلفة ليكون ذلك حافزا لغيره
- ٤- استخدام وسائل الإعلام المختلفة لاسيما التلفزيون لتشجيع الشباب للمشاركة في هذه الشرطة المجتمعية من خلال إقناعهم بأن المشاركة في منع الجريمة والحيلولة دون وقوعها هو واجب ديني ووطني وترجمة فعلية لتعاليم ديننا الحنيف ليتجسد في ذلك مقولة ( الأمن مسؤولية المجتمع ) .
- ٥- تعزيز الوعي الأمني لدى الجمهور من خلال عقد المحاضرات والندوات للمواطن عبر وسائل الإعلام المختلفة لاسيما التلفزيون . وكذلك المساجد والجوامع ومراكز الأحياء الجديدة وذلك لتنقيف الجميع أمنياً من أخطار الجريمة كإجراء وقائي يساعد تحقيق أهداف الشرطة المجتمعية ويجب ان يكون للتلفزيون قصب السبق في ذلك أيماً بأهميته ودوره الفاعل المفترض . وفي الختام أرجو لهذه الندوة وللعاملين عليها والمشاركين فيها التوفيق والنجاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،